Keynote Speech by Dr. Marwan Muasher, Vice President of Studies, Carnegie Endowment for International Peace on the Regional Launch of the Life Skills and Citizenship Education Conceptual and Programmatic Framework

الكلمة الرئيسية
د. مروان المعشر

أودّ اولا التقدم بالشكر لمنظمة اليونسف و للدكتورة دينا قريصاتي لهذه الدعوة الكريمة، و ايضا للتقرير الممتاز حول إصلاح المنظومة التعليمية الذي نحتفل بإطلاقه اليوم.

حتى يتسنى للديمقراطية ان تنمو في المنطقة، لا بد ان تتواجد ضمن بيئة تتقبل التنوع و تحترم وجهات النظر المختلفة و تتسامح مع المعارضة، بل و تشجعها. و في غياب مثل هذه الثقافة، من المستحيل بناء نظام ديمقراطي من الفصل و التوازن، و مجتمع مستقر و مزدهر يشجع الابداع و لا يعمل على طمسه.

كما انه في ضوء الصراعات المذهبية المدمرة التي تشهدها المنطقة، و تغليب الهويات الفرعية على الهوية الوطنية، تبرز الحاجة الملحة لاعتماد مبدأ المواطنة المتساوية ضمن عقود اجتماعية جديدة يجري التفاوض حولها بين مكونات المجتمع المختلفة، كأساس متين لبناء مجتمعات اكثر تعددية و استقرار و ازدهار.

ان مبدأ تساوي كافة المواطنين امام القانون، بغض النظر عن العرق او الدين او الفكر او الجنس او العدد او الوضع الاجتماعي، وحده الكفيل بضمان طمأنة فئات المجتمع كافة بان حقوقها الفردية و الجماعية محفوظة، ما يؤدي الى تأدية واجباتها نحو الدولة و المجتمع بكل أمانة و رضا، و اعلاء الهوية الوطنية الجامعة التي يشترك فيها كل مواطن فوق اية هويات فرعية.

كما ان الارتفاع المذهل في حجم البطالة في الدول العربية، و الذي يعادل ضعف المعدل العالمي، يمثل مؤشرا اخر على ضعف نوعية التعليم في المنطقة، و التي لا تحتاج لبراهين كثيرة، فنتائجها ماثلة للعيان، من إقصائية في التفكير الى عدم احترام الآراء الاخرى او أصحابها، الى ضعف المهارات المطلوبة في أسواق العمل اليوم، الى تطرف اعمى بات يهدد التعددية الثقافية و الدينية في المجتمع.

و لا نستطيع بعد اليوم تجاهل انه ما من سبيل لمعالجة كل هذه الاختلالات دون اعادة نظر جذرية في نظم التعليم لدينا، و كما جاء في ورقة جلالة الملك النقاشية السابعة. و من هنا تبرز أهمية هذا

الإطار الشامل الذي وضعته مشكورة منظمة اليونيسف لمساعدتنا في تعريف المجالات و المهارات و النشاطات التي ينبغي للطلاب تعلمها لاكتساب المهارات اللازمة في القرن الحادي و العشرين. و قد أطلقت اليونيسف على هذا الإطار اسم المهارات الحياتية و التعليم من اجل المواطنة و هو تعريف دقيق للغاية، لأن من شأن هذا التعليم خلق مواطنين و مواطنات منفتحين على مختلف الآراء و الثقافات، واعين لحقوقهم وواجباتهم، قادرين على التفكير الناقد و الابداع و الابتكار، و مساهمين في تطوير بلادهم اقتصاديا و فكريا و سياسيا.

و للاسف، فقد اتخذ الجدل الحالي حول التعليم في الأردن، و ربما في غيره من الدول العربية، منحى عقيما حين لم يتناول الصورة الكبيرة التي رسمها بدقة تقرير اليونيسف، و بالتالي لم يؤدي الى تعديلات اكبر و أعمق مما تم حاليا. ان تحدي تطوير النظم التربوية جهد لا يقتصر على تعديل المناهج، بل يتعداه بكثير ليتناول فلسفة التربية بشكل عام، و لا يقتصر على محتوى المنهاج نفسه، بل يتناول طريقة تدريسه و البيئة المدرسية الحاضنة ايضا. و لا بد لتطوير هذه النظم من اشراك فئات عديدة مثقفة من المجتمع و عدم اقتصار الجهد على وزارة التربية و التعليم، كما هو الحال في كافة المجتمعات التي تمكنت من إحداث اختراق إيجابي واضح في نظمها التربوية. و لا بد ان تتضمن النظم الجديدة قيما عديدة منها:

1. التفكير الناقد الذي يتيح للطالب عدم قبول ما يدرس له و كأنه من المسلمات، بل يسمح بالتمحيص و السؤال و استقصاء آراء اخرى و النقاش مع المدرس او المدرسة و الاطلاع على نصوص اخرى مخالفة و تعلم منهجية التفكير.
2. احترام الآراء الاخرى و تعلم ان الحقائق في هذا العالم غالبا ما تكون نسبية و ليست مطلقة، و ادراك ان الناس في هذا الكون مختلفين، و ان في الاختلاف قوة و منعة و دفع باتجاه التجديد المستمر، و ان الإبداع لا يأتي الا من خلال قبول التعددية في الفكر و نمط الحياة، اما الإصرار على احادية الفكر و التصرف فهو عنوان الخمول و التقوقع في عالم متغير باستمرار. لم يبلغ العرب أوج حضارتهم الا حين كانت التعددية الثقافية و الدينية و الانفتاح على الحضارات الاخرى ديدنهم، كما لم يصلوا الحضيض حضاريا و ثقافيا و مجتمعيا الا حين اصروا على احادية الفكر.
3. تعزيز قيم التسامح و التعددية و المواطنة المتساوية الحاضنة للتنوع، و ان الاخر في الوطن ليس عدوا بل شريكا متساويا في كل شيء، لان الإيمان بالمواطنة المتساوية وحده من يسمح للناس بالعمل معا لاعلاء الوطن، و لا يؤدي الى التطرّف الديني او العرقي او الجندري.
4. تعزيز القيم المتعلقة بحقوق الانسان، و التي لا تزال لا تحظى بالاهتمام الكافي في المنطقة، خاصة في ما يتصل بقضايا مثل اللاجئين او التعذيب مثلا.

و غني عن القول ان الابداع و الابتكار لا يتحققا الا من خلال فضاء حر لا يقبل بالقوالب الجامدة و لا يعلب التفكير بل يسمح للفكر باستكشاف الافاق الواسعة، ما يؤدي الى مقاربات خلاقة للتحديات و حلول مبتكرة لها. لم تكن المنطقة العربية احوج لمثل هذا النظام التربوي اكثر من اليوم.

و للأسف، فقد تم استنساخ النزعة السلطوية في العالم العربي لإدارة البلاد، كما تم نقل النظام الأبوي الريعي في مجتمعاتنا، للحرم المدرسي و الجامعي، فأصبح التعليم مع استثناءات قليلة ليس اكثر من تلقين جامد لا يفتح آفاق الطلبة، قاصر عن تعليمهم كيف يفكرون و كيف يحللون و كيف

ينتقدون و كيف يحلمون لمجابهة التحديات و تحويل احلامهم الى حقائق. و لا عجب إذن ان لم تتمكن الغالبية العظمى من جامعاتنا في العالم العربي من الظهور على قائمة أفضل خمسمائة جامعة في العالم.

كما يجدر الاعتراف بالواقع ان التعليم برمته اختطف من وراء تفسيرات ضيقة للحقيقة مدنية و دينية على حد سواء لا تريد لأي رأي مختلف ان ينافسها في تفسيرها للحقيقة كما تراها. هذا النهج من الاتجاهين الديني و المدني المحافظين جمعه اتفاق غير معلن على ترسيخ أُسلوب تلقيني في التعليم يعتقد انه يكفي لبلورة نشء لا يساءل و لا ينتقد، نشء مسالم مدجن. بالطبع كانت النتيجة العكس تماماً، جيل لم يكتسب المهارات اللازمة للمنافسة في سوق العمل، جيل محبط غاضب بعد ان وصلت البطالة لأكثر من ثلاثين بالمائة بين فئة الشباب في العديد من الدول العربية، جيل انتهى في الشارع بعد ان لم يبق له الا الاحتجاج.

و كانت النتائج واضحة من تدهور للتعليم عبر السنوات الأربعين الماضية لا ينكره احد، و الى تشبت اغلب الناس بآرائهم و تسفيه الآراء المضادة و أصحابها.

من حق الجيل الجديد ان ينعم بنظام تعليمي مختلف يطال القيم و طرق التدريس قبل ان يطال النواحي التقنية ، يعلم الفلسفة و الفن و الموسيقى و تعدد الآراء و المذاهب و الأديان كما يعلم الرياضيات و اللغة الانجليزية و العلوم، و يضع كل ذلك ضمن منظومة متكاملة تشمل تدريب المعلمين و تحسين المناخ المدرسي الذي يشجع ثقافة الحوار. كما من حق هذا الجيل اعادة الإنسانيات في مناهجنا بشكل مناسب، لانها الماء الذي يروي الروح و ينميها بدلا من هذا الجفاف الذي ما نزال نصر على ترسيخه بالرغم من كل النتائج الكارثية التي وصلنا اليها بسببه.

آمل ان يأخذ هذا التقرير حقه من الدراسة، و أمل ان يستعين به القائمين على النظم التربوية في الوطن العربي فيعتبرونه مدخلا لعملية إصلاح تربوي تكلمنا عنها كثيرا و لم ننجح حتى اليوم في ولوجها بثقة و عزم. ادرك تماما الصعوبات التي تعتري عملية الاصلاح التربوي الحقيقي، و تردد الحكومات في تعليم النشء التفكير النقدي و المساءلة و التمحيص. و لكن عالم اليوم لم يعد فيه مجال للتعليم التلقيني الا اذا بقي الاصرار على تخريج اجيال لا تستطيع دخول سوق العمل، اما عاجزة عن تطوير مجتمعاتها، او عرضة في بعض الاحيان للتطرف. و في كل الحالات، فان مثل هذا التعليم التلقيني بات يقود الى عكس ما كان مخططا له تماما.

قد يحتاج إصلاح التعليم بعض الموارد المالية الإضافية، و لا بأس، و لو تم توفيرها بالتدرج، فما من استثمار في المستقبل اهم من هذا الاستثمار، و لو ان الموضوع باعتقادي يرتبط بالارادة السياسية اكثر من ارتباطه بالموارد المالية. ان الوضع الكارثي الراهن الذي وصلت اليه نظم التربية في الوطن العربي يضعنا امام خيارين لا ثالث لهما: اما تحمل صداع التغيير الذي سيجلبه تطوير النظم التربوية ريثما يتم الوصول الى بر الامان، او التسليم بسرطان الوضع القائم. و الخيار لنا.